شناشيل

## كل "بوليغراف" وأنتم بخير!

■ عدنان حسين

هل أتاكم حديث ال"بوليغراف"؟
انه حديث جدير بأن تسرّ له الأفئدة وتنتشي معه الأرواح بعدما قررت وزارة الداخلية إدخال هذا الجهاز"بوليغراف"(polygraph) في الخدمة لأول مرة في تاريخ العراق والوطن العربي، حسبما أعلن مصدر في الوزارة الخميس الماضي، أفاد أيضاً بان المديرية العامة للشؤون الداخلية والأمن في الوزارة"باشرت بالتنسيق مع الجانب الأميركي بفتح مدرسة البوليغراف"، وأنها تسلمت بالفعل خمسة من أحدث الأجهزة.
ولكن مهلاً.. لا تتعجلوا، فهذا الجهاز لا يتعقب عصابات الجريمة المنظمة الكثيرة في بلادنا، ولا تجار المخدرات، وهم كثر أيضا، ولا يكشف عن المسدسات كاتمة الصوت التي تستهدف بكثافة هذه الأيام كبار الضباط ومسؤولي الدولة لنعرف ما إذا كان وراء هذه المسدسات تنظيم"القاعدة"وفلول نظام صدام وحدهم أم أيضاً ميليشيات وأجهزة سرية داخل كيان الدولة وعلى هامشه... وهذا الجهاز لا يراقب الحدود السائبة أمام الإرهابيين وتجار البضائع الرديئة ومنتهية الصلاحية- من الأغذية والأدوية إلى السيارات- التي يسعى"الأخوة والأصدقاء"الجيران الى الخلاص منها بتصريفها في أسواقنا التي لا ينشغل أحد بأوضاعها مثلما لا ينشغل أحد بأحوال الناس المتردية.
البوليغراف هو بكل بساطة جهاز لكشف الكذب يستخدمه محققو الشرطة للكشف عن الجرائم، ربما تمكّن البعض منّا من رؤيته في الأفلام البوليسية خصوصاً.
لا تضحكوا، فنحن في العراق بأمسّ الحاجة الى هذا الجهاز كحاجتنا الى أجهزة جديدة لكشف المتفجرات بدلاً عن الأجهزة الحالية التي نعلم جميعا انها"خربانة"من الأساس... بسبب الفساد بالطبع. نحن بأمس الحاجة إلى أجهزة البوليغراف ليس فقط في مراكز الشرطة، كما تخطط وزارة الداخلية لاستعمالها، وإنما في مؤسسات ومجالات أخرى كثيرة.
نحتاج الى هذا الجهاز في مجلس النواب لنميّز بين الصادق والكاذب من النواب، فكلهم يتحدث أجمل الكلام أثناء الجلسات وفي المؤتمرات الصحفية التي تعقبها، وقبل ذلك في حملاتهم الانتخابية.. كلهم مهمومون بمحنة الشعب أكثر منه.. كلهم لا ينامون جيداً، كما تنبئ عيونهم!، بسبب هذه الهموم الثقيلة.. البوليغراف سيحل المشكلة لأنه سيكشف لنا من الذي يعرقل تشريع القوانين المركونة على الرفوف العالية للبرلمان منذ سنوات.
نحتاج إلى البوليغراف لاستخدامه أثناء اجتماعات الحكومة والمؤتمرات الصحفية للوزراء ووكلاء الوزارات والمدراء العامين، لنتبيّن مَن منهم يصدق ومَن يكذب عندما يتحدث عن أطيب النوايا وأعظم المنجزات على صعيد مكافحة الفساد وتنفيذ برنامج وزارته أو دائرته.
نحتاج إلى البوليغراف في المحاكم لنعرف من الذي يعمل بضمير ومن الذي لا ضمير له من القضاة.
نحتاج إلى العشرات، وربما المئات، من البوليغراف لنضعها تحت تصرف هيئة النزاهة لتساعدها في مهمتها الشاقة للكشف عن الجيش الجرّار من الفاسدين والمفسدين ومزوري الشهادات المنبثّين في كل مرافق الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية، فضلا عن الأحزاب السياسية والجامعات والهيئات"المستقلة"ومنظمات المجتمع المدني الوهمية التابعة لأحزاب السلطة وميليشياتها.
باختصار، لقد تعرضّنا الى الكذب كثيراً جداً على مدى السنوات الثماني الماضية، وضحك على ذقوننا الكثير من النواب والوزراء والوكلاء والمدراء والقضاة والزعماء السياسيين وسواهم، ولم يعد لدينا الا القليل جداً من الثقة بالقليل جداً من هؤلاء.
إننا نحتاج إلى عدة مدارس، وليس مدرسة واحدة، والى الآلاف، لا مجرد خمسة، من أجهزة البوليغراف، فالكذبة بيننا وحولنا كثيرون للغاية... أكثر مما يمكن أن يتخيله أحد منا.
وكل بوليغراف وأنتم بخير أيها العراقيون الذين تتظاهرون الآن – ساعة كتابة هذا العمود – من أجل تنظيف بلادنا من هؤلاء الكَذَبة والعواقب الوخيمة لأكاذيبهم على حياتنا.

adnan255@btinternet.com

### حزب الدعوة ينفي صلته بالاتفاقات مع الفصائل المسلحة

# السراج لـ (المدى): المصالحة العمود الفقري لبناء الدولة ولا حوار مع البعثيين

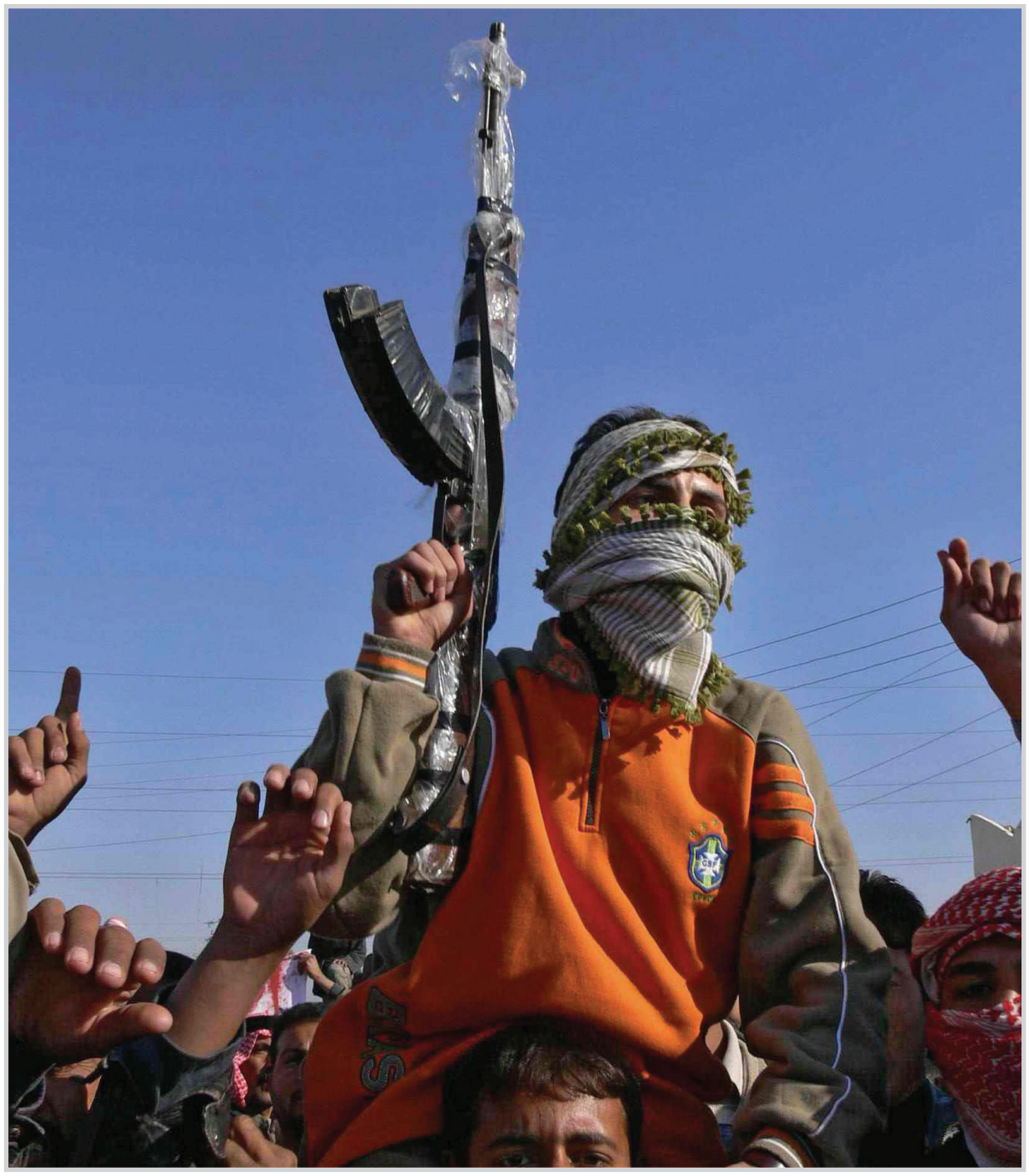

□ بغداد/ المدى

وصف القيادي في ائتلاف دولة القانون عدنان السراج المصالحة الوطنية بأنها العمود الفقري لبناء الدولة، مجددا تأكيد الحكومة استثناء البعثيين والصداميين منها.
السراج قال في اتصال هاتفي مع"المدى"إن لجنة المصالحة الوطنية هي المخولة بإجراء الحوارات مع الفصائل المسلحة التي لم تتلوث أيديها بالدم العراقي.
وأضاف السراج أن المفاوضة مع الصداميين والفدائيين أمر مرفوض كونه محظورا دستوريا وبالتالي لا يجوز عقد اي صفقات سياسية معهم، ووصف السراج حزب الدعوة بأنه من اشد المعادين لحزب البعث لا سيما بعد حملات الاعتقال والقتل التي شنها النظام المباد على قيادات حزب الدعوة، معربا عن استغرابه كون التيار الصدري كلما تطرح مسألة المصالحة الوطنية يربطها بالبعث والصداميين وهذا أمر غير صحيح.
وتابع السراج أن فصائل المقاومة التي كانت تستهدف القوات الأمريكية خلال السنوات الماضية وجدت نفسها الان ليست بحاجة الى هذا العمل خصوصا مع قرب الانسحاب الامريكي من البلاد وبالتالي قامت بإلقاء السلاح والعودة الى الحياة السياسية باعتباره الحل الأمثل.
وشدد السراج الذي كان عضوا في لجنة المصالحة الوطنية على ان مجموع الفصائل المسلحة التي كانت تنوي الدخول في الحياة السياسية ١١ الا ان من أعلن إلقاء السلاح هم ٦ فقط وبانتظار الاتفاق مع البقية.
ونقل السراج عن وزير المصالحة الوطنية عامر الخزاعي قوله ان من بين الفصائل التي تركت السلاح هي كتائب ثورة العشرين وأنصار السنة وحماس العراق.
وأكد السراج أن هذه الفصائل سوف تدخل في صراع مقدس مع تنظيم القاعدة الإرهابي الذي سيكون في عزلة كبيرة هذه الأيام، مختتما حديثه بالقول ينبغي عدم المزايدة على الدم العراقي في إشارة الى موقف التيار الصدري من المصالحة، مشددا على ضرورة تحقيق المصالحة الوطنية مع كل جهة لم تتورط بالدم العراقي.
وكان النائب عن دولة القانون كمال الساعدي نفى اي علاقة لحزب الدعوة بشأن المصالحة مع الفصائل المسلحة، مؤكدا ان القضية مرتبطة بوزارة المصالحة الوطنية.
وقال كمال الساعدي في حديث لوكالة السومرية نيوز إن"حزب الدعوة ليس له علاقة بإعلان الفصائل المسلحة عن تخليها عن العمل المسلح والانضمام إلى العملية السياسية"مؤكدا أن"القضية مرتبطة بوزارة المصالحة الوطنية التي نفى وزيرها عامر الخزاعي أي ارتباط بين هذه الفصائل وحزب البعث". وأعلنت وزارة الدولة لشؤون المصالحة الوطنية ، الأربعاء الماضي، عن تخلي خمسة فصائل مسلحة عن السلاح وانضمامها إلى العملية السياسية بعد تطبيق الاتفاقية الأمنية الموقعة بين العراق والولايات المتحدة الأميركية التي تنص على انسحاب القوات الاميركية بشكل نهائي آخر عام ٢٠١١، فيما أكدت الفصائل براءتها من المتورطين باستهداف العراقيين.
وأضاف الساعدي وهو مقرب من رئيس الوزراء نوري المالكي، أن"تلك الفصائل أعلنت براءتها من قتل العراقيين ورفعت شعارات مقاتلة الأجنبي"، محذرا من"شمول حزب البعث بمشروع المصالحة الوطنية".
واعتبر وزير الدولة لشؤون المصالحة الوطنية عامر الخزاعي في حديث لوكالة السومرية نيوز عقب الإعلان عن انضمام الفصائل المسلحة الخمس للعملية السياسية، أنها مؤثرة في الساحة العراقية ومعروفة من قبل العراقيين، لافتاً إلى أن المرحلة المقبلة ستشهد حواراً مع المزيد من الفصائل، إلا انه استبعد الحوار مع التي تمثل منها حزب البعث.
وكانت وزارة الدولة لشؤون المصالحة الوطنية العراقية اتهمت، أمس الاول الخميس، جهات لم تسمّها، بعرقلة عملية المصالحة لـ"أسباب وأهداف خاصة"، مؤكدة أن أعدادا كبيرة من عناصر كتائب ثورة العشرين وحماس العراق وأنصار السنة انضموا إلى عملية المصالحة وأن المرحلة المقبلة ستشهد توسعا في هذه العملية.
وكان ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه رئيس الوزراء نوري المالكي أكد الأربعاء الماضي، أن وزارة الدولة لشؤون المصالحة الوطنية وضعت بنوداً تستثني المتورطين بالدم العراقي ومرتكبي الجرائم، قبل دعوة الفصائل المسلحة إلى إلقاء السلاح وبدء الحوار، مؤكداً أنه لا يمكن تحقيق الاستقرار في ظل وجود سلاح بيد جهات معينة.
وكان التيار الصدري بزعامة مقتدى الصدر اعتبر، الأربعاء الماضي، ان انضمام فصائل مسلحة إلى العملية السياسية بمثابة"خيانة"لإرادة الشعب العراقي، واصفاً وزير المصالحة عامر الخزاعي بأنه"أحد الولادات المشوهة"في الحكومة العراقية، وهدد بعدم السكوت، فيما وصف التحالف الكردستاني الإعلان بالخطوة"المفيدة"، معرباً عن تخوفه من دخول فصائل حزب البعث إلى العملية السياسية، كما شدد على أهمية أن يكون التعامل مع تلك الفصائل مباشراً من قبل الحكومة وليس عبر وسطاء.
وكشف مستشار الصحوات ثامر التميمي، الثلاثاء الماضي، أن ستة فصائل مسلحة أعلنت إلقاء السلاح والانضمام الى العملية السياسية ، بعد موافقة رئيس الوزراء نوري المالكي على ذلك، مؤكدا أن التنازل يعني عدم ملاحقة اي من أفراد الجماعات المسلحة قانونياً، ويبقى الحق الشخصي قائما إذا كان أي من أفراد الجماعات متورطا بقضية أخرى بالإمكان حلها عشائرياً أو بالتراضي، فيما لفت إلى أن الحكومة ستعمل على شراء سلاح تلك الجماعات من خلال مراكز يتم تحديدها لاحقاً، فضلا عن توفير فرص عمل لأعضائها.
يشار إلى أنه منذ العام ٢٠٠٥ تحصل تسريبات عن حوارات تتم بين فصائل مسلحة من جهة والإدارة الأميركية والحكومة من جهة أخرى، وأكد رئيس الجمهورية جلال طالباني آنذاك وجود مثل تلك الاتصالات.

### قوى تحاول عرقلته وأخرى احتواءه!

# نواب: قانون الأحزاب لم يصل البرلمان حتى اللحظة

□ بغداد/ المدى

نفت اللجنة القانونية النيابية، أمس الاول الخميس، تسلمها قانون الأحزاب الذي أقرته الحكومة منتصف الشهر الحالي، وفي حين أبدت اللجنة تحفظها عليه في حال كان شبيهاً بمسودة القانون السابقة، شددت على أهمية عدم ارتباط الأحزاب بالسلطة التنفيذية من حيث منحها الترخيص أو حلها.
وقال عضو اللجنة القانونية النائب أمير الكناني في تصريح لوكالة السومرية نيوز إن"قانون الأحزاب لم يصل إلى اللجنة بعد"، مبيناً أنه"في حال وصل إلى رئاسة مجلس النواب كانت أحالته بدورها إلينا لنبحث مدى تطابقه أو مخالفته القواعد الدستورية".
وأضاف الكناني، وهو نائب عن التيار الصدري، أن"اللجنة القانونية تملك حالياً المسودة السابقة لقانون الأحزاب التي سجلنا تحفظنا عليها"، مؤكداً"سنعلن أيضاً عن تحفظنا على القانون الجديد إذا كان يشبه المسودة القديمة".
وشدد الكناني على ضرورة أن"تكون الأحزاب غير مرتبطة بالسلطة التنفيذية من حيث منحها الإجازة أو حلها، كما لا يجوز أن ترتبط بالمحكمة الإدارية وهي محكمة مرتبطة بوزارة العدل التي تعد جزءاً من السلطة التنفيذية"، مضيفاً"يجب أن تكون المحكمة المختصة بمنح إجازة التأسيس والحل والرقابة مرتبطة بمجلس القضاء الأعلى باعتباره السلطة القضائية المستقلة المعنية بهذا الشأن".
بدوره قال النائب عن ائتلاف دولة القانون حسين الصافي في تصريح لـ"المدى"انه يفترض الان ان يحال قانون الاحزاب الى مجلس النواب، الا انه نفى علمه وصوله الى البرلمان من عدمه.
ويقول الصافي وهو ايضا عضو اللجنة القانونية ان للقانون اهمية كبيرة كونه ينظم عمل الاحزاب وينظم تمويلها وكل ما يتعلق بمقراتها، مشددا على ان الاحزاب في الفترة السابقة كانت لا تعمل بشكل منظم الامر الذي يستدعي سن قانون لها.
وأعرب الصافي عن أمله في ان ينال هذا القانون أهمية كبرى من قبل الجهات السياسية وان تعمل على تشريعه بأقرب وقت ممكن بعيدا عن المناكفات السياسية.
وكان وزير الدولة الناطق الرسمي باسم الحكومة علي الدباغ ذكر في وقت سابق ان مجلس الوزراء"قرر في جلسته الثالثة عشرة التي عقدت قبل أيام، الموافقة على مشروع قانون الأحزاب السياسية وإحالته إلى مجلس النواب استنادا الى أحكام المادتين ٦١/البند أولا و٨٠/البند ثانيا من الدستور"، مشيرا الى ان هذه الموافقة"اقترنت بالأخذ بنظر الاعتبار رأي اللجنة القانونية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء".
يشار الى ان نوابا اكدوا ان موضوع قانون الاحزاب نوقش في مجلس الوزراء وسيقدم الى مجلس النواب خلال الاسبوع المقبل، موضحين انه حال مباشرة البرلمان اعماله سيطلع على مسودة القانون التي لم تصل حتى اللحظة، مشددين على ان حين وصول المسودة سيتم مراجعتها لتقديم المقترحات او التعديل أو قراءتها على الاقل من اعضاء البرلمان كقراءة اولى قبل الدخول الى قاعة مجلس النواب لتعديل او اصلاح ما يحتاجه القانون ولمعرفة هل ان هذا القانون يتماشى مع واقع العراق او لا".
وكانت مصادر سياسية مطلعة كشفت ان أحزابا عراقية تحاول عرقلة تشريع قانون ينظم عملها، فيما تؤكد محاولات لضمان إشراف جهات نافذة على الدائرة التي تسجل وتصادق على القوى السياسية العراقية. وقالت تلك المصادر للمدى ان القانون سيواجه مشاكل سياسية وقانونية لارتباطه بفوضى امتدت في العمل السياسي العراقي منذ٢٠٠٣.
ويخشى مراقبون من ان تتمكن الحكومة العراقية من فرض نفوذها على الجهة التي ستشرف على تسجيل الأحزاب.
وكان رئيس الوزراء نوري المالكي أكد في تصريحات له مطلع العام الماضي أن أحد نواقص العملية السياسية العراقية هو غياب قانون للأحزاب.
وتعتبر مصادر التمويل الخارجي للأحزاب العراقية عنصرا إشكاليا أساسيا في الأزمة السياسية لان الرأي العام ينظر اليه كعامل إفساد للطبقة السياسية.
ويقول النائب عن ائتلاف دولة القانون خالد الاسدي في تصريح سابق لـ"المدى"إن الدولة العراقية ستمول الأحزاب حسب حجم تلك الاحزاب وتأثيرها السياسي والشعبي.
ولفت الاسدي في اتصال مع المدى امس الجمعة إلى ان وزارة العدل، او اي دائرة فيها، هي التي ستشرف على عملية تنفيذ قانون الأحزاب.
وتوقع الاسدي ان لا يستغرق تشريع القانون من قبل مجلس النواب سوى شهر ونصف.
وتشير الأجواء العامة، وتصريحات رسمية من كتل سياسية مختلفة، إلى أن الجميع متفق تماما على ضرورة إقرار القانون، لكنها تطالب بان تشكل هيئة مستقلة تابعة للبرلمان مهمتها الإشراف على تسجيل الأحزاب وتنظيم عملها.
نواب اشاروا الى ان المحاور المهمة في قانون الاحزاب الذي طرح على البرلمان،هي وجوب اقرار نظام داخلي للأحزاب والابتعاد عن التعددية الحزبية المبالغ فيها التي جعلت من كل جماعة قليلة تشكل حزبا، واشار النواب الى ان قانون الاحزاب وجد صداه في مجلسي الوزراء والنواب حيث وقع ٧٦ نائبا عليه ويعد احد الإصلاحات المهمة، وحتى في حالة إعادة الانتخابات سيكون احد القوانين المهمة فضلا عن قانوني الانتخابات والمفوضية".

### الأمن والدفاع تعد خطة لمضاعفة الجهد الاستخباراتي

# مصادر مطلعة: الأيام المقبلة ستشهد تصاعدا في الاغتيالات بالكواتم

□ بغداد/ إيناس طارق

توقعت مصادر أمنية حدوث تصاعد في مستوى الاغتيالات، فيما كشفت لجنة الامن والدفاع البرلمانية عن تقديمها خطة امنية الى القائد العام للقوات المسلحة للحد منها.
واكد مصدر من وزارة الداخلية رفيع المستوى فضل عدم الكشف عن اسمه في تصريح لـ"المدى"أن الأوضاع الأمنية سوف تشهد توترات بسبب حدوث خلل في أداء الأجهزة الأمنية والتي سبق ان تم التنويه عنها في عدة مرات، فضلا عن تغلل العناصر التخريبية فيها لاسيما التنظيمات الإرهابية والبعثية.
واضاف المصدر ان وجود نقاط ضعف في الادارة الامنية يسبب زيادة في الثغرات التي يمكن اختراقها من قبل عدة جهات الأمر الذي يؤدي الى حدوث انتكاس لفترة في الأداء الأمني للقوات الحكومية وأشار المصدر ان بعض الجهات السياسية تحاول ان تتدخل احيانا في تسيير العملية الامنية وتسييسها لصالح جهة معينة.
بدورها حملت لجنة الامن والدفاع البرلمانية، الاحزاب السياسية والكتل البرلمانية مسؤولية استمرار مسلسل الاغتيالات.
عضو اللجنة حامد المطلك قال في تصريح لـ(المدى): ان عدم وجود اتفاقات بين الكتل السياسية هو السبب في حدوث الاضطرابات الامنية وزيادة حالات القتل العشوائية.
وأضاف المطلك ان ضعف المستوى المعاشي والأوضاع السيئة التي يعيشها المواطن العراقي هي السبب ايضاً في لجوء البعض الى القتل من اجل الحصول على المال، وعدم حل مشكلة المعتقلات والسجون هو ايضاً سبب اخر في سئم المواطن من هذه الأوضاع الأمنية المتوترة.
وحمل المطلك تأخر عدم اختيار الوزراء الأمنيين كسبب آخر للتدهور الحاصل، مشددا على ضرورة ان يتفق الجميع على الأسماء بعيدا عن المحاصصات الحزبية.
كما كشفت اللجنة وعبر نائب رئيسها اسكندر وتوت عن خطة ستقدمها لجنة الامن والدفاع الى القائد العام للقوات المسلحة،مؤكدا على محاسبة المسؤولين عن المناطق التي حدثت بها ثغرات أمنية.
وقال وتوت للوكالة الإخبارية للأنباء أمس الجمعة إن اللجنة ستقوم غدا الأحد المقبل بإعداد خطة للحد من الاغتيالات وتقليل الخروقات الأمنية وستقوم اللجنة بتقديمها الى القائد العام للقوات المسلحة نوري المالكي بعد التشاور مع مكتبه وقائد عمليات بغداد.
واشار وتوت الى ان التأخير في تقديم مرشحي الوزارات الأمنية سيؤثر على زيادة العمليات الارهابية في بغداد والمحافظات، داعيا قيادة عمليات بغداد الى وضع خطة بالتنسيق مع الجهات الامنية من اجل منع الحوادث.
وطالب وتوت بإعادة النظر بالجهد الاستخباري لدى قطاعات الشرطة والجيش،مع محاسبة المسؤولين الأمنيين عن المناطق التي حدثت بها الثغرات الأمنية.
أما فيما يخص تقديم مرشحي الوزارات الأمنية فقال وتوت:"إن رئيس الوزراء نوري المالكي سيقدم خمسة مرشحين لكل وزارة أمنية الى البرلمان في حال لم يتم الاتفاق هذا الأسبوع.
وشهدت الأيام القليلة الماضية عودة لموجة الاغتيالات بالكواتم إذ توفي اللواء احمد العبادي قائد الفرقة السادسة في الجيش متأثرا بجراحه اثر إصابته في محاولة اغتيال عندما أطلق مسلحون النار علي سيارته في شارع فلسطين شمال شرق بغداد. واغتال مسلحون بأسلحة كاتمة للصوت العميد الطبيب اسماعيل رؤوف الطائي في منطقة كمب سارة، كما قتل مرافقه الشخصي في الهجوم. واغتال مسلحون بأسلحة كاتمة للصوت الرائد المنسوب الى قوة حماية المنشآت احمد جاسم في شارع فلسطين بشرق بغداد. كما اغتالت مجموعة أخرى مقدماً في استخبارات وزارة الدفاع بأسلحة كاتمة للصوت في منطقة باب المعظم وسط بغداد. واغتيل النقيب المهندس سالم عباس نجم في منطقة البلديات بشرق بغداد بأسلحة مماثلة..

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير: فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون